شناشيل

لمَ كل هذا الهلع من الإعلام؟

■ عدنان حسين

الحكومة هلعة من الإعلام.. بالمستوى نفسه، أو أكثر، لهلعها من البعث والقاعدة.. هذه حقيقة ساطعة كالشمس في رابعة النهار، بحسب التعبير الكلاسيكي.

ومن فرط هذا الهلع لم يتردد الضباط والجنود الذين كلفوا بحماية متظاهري الجمعة من ملاحقة الإعلاميين واعتقالهم وإهانتهم وتعذيبهم على الملأ في وضح من دون تردد أو استحياء.. في مطعم على قارعة طريق عام لحي شعبي بالعاصمة بغداد، ليكون المشهد الدرامي فرجة للعالمين من رواد المطاعم والمقاهي والمتبضعين في الدكاكين والأسواق وعابري السبيل من المشاة على الأرصفة!!

كان النظام المقبور يحرص على أن تجري عملياته القذرة من هذا النوع في جوف الليل في الغالب، من دون صخب أو صلف علني كالذي جرى على أيدي قوات النظام "الجديد" في حي الكرادة عصر يوم الجمعة الماضي، يوم المظاهرات.. وقبله في صباح اليوم نفسه عندما أقتحمت مكاتب قناة "الديار" الفضائية وأتلفت أجهزتها ومعداتها وهي تبث على الهواء مباشرة!!

من يُبلغ حكومتنا الرشيدة بان حربها على الإعلام لن تحقق لها النتائج التي أثمرت عنها حربها الوطنية العادلة على البعث والقاعدة والميليشيات وعصابات الجريمة؟. من يُرشدها إلى أن الحرب على الإعلام خاسرة مهما كانت مدرعة.. في العراق وفي أي مكان آخر من العالم؟.. من يُشر لها بالأصابع إلى الأمثلة الحية القريبة للغاية في تونس ومصر وليبيا؟

ما من مبرر وما من مسوغ وما من داع لكل هذا الرهاب والذعر الحكوميين من قناتين أو ثلاثة بعثية أو قاعدية لم يكن منتظرا منها ولا مفترضا فيها إلا أن تعادي انتقال العراق إلى الديمقراطية.

ربما يشعر الكبار في حكومتنا الكبيرة (في عدد وزرائها ونواب رئيسها ومستشاريها)، وهم يتفرجون على برامج القناتين أو الثلاثة ويقارنونها ببرامج قنوات الحكومة، بان "الإعلام المعادي "قوي.. هذا تقييم خاطئ تماما، فالإعلام المعادي ليس قويا.. انه ضعيف في الواقع بالرغم من قوة تمويله، فنقطة ضعفه الأساسية انه يدافع عن ويروج لقضية غير عادلة، وفي أن العراقيين، بخلاف ما تظن الحكومة، "مفتحين باللبن"، يعرفون الغث والسمين ويدركون مرامي قنوات الإعلام المعادي وأحلام العصافير لمموليها.. وشعارات مظاهرات يوم الجمعة الماضي قدمت دليلا جديدا على هذا.

اطمئني يا حكومة.. الإعلام المعادي ليس قويا، وإذا كانت ثمة مشكلة فهي في إعلام الدولة الضعيف.. بل الفاشل على الرغم من تمويله القوي. وأول وأكبر أسباب هذا الفشل انه تحوّل إلى جهاز حكومي للدعاية. وهو لا يمكن إلا أن يكون فاشلا ما دام- كما في الكثير من مؤسسات الحكومة بما فيها وزارات- يدار من جهلة لا يعرفون في الإعلام والدعاية ولا يفقهون في فن وعلم الاتصال بالجماهير.. كفاءاتهم طائفية أو قومية أو عشائرية وخبراتهم حزبية وشهاداتهم محاصصية.

في بريطانيا، مثلا، لا تملك الحكومة ولا أي حزب من أحزابها أو أحزاب المعارضة قناة تلفزيون أو محطة إذاعة أو صحيفة.. هناك فقط بي بي سي الممولة من المجتمع والمؤسسات الإعلامية الخاصة.. وهذه كلها أكبر صديق للدولة البريطانية وللمجتمع البريطاني. وهي كذلك بالنسبة للحكومة البريطانية، سواء كانت عمالية أو محافظة أو ليبرالية ديمقراطية، عندما ترضي هذه الحكومة المجتمع، وبخلافه تتحول هذه المؤسسات الإعلامية، وأولها بي بي سي، إلى أكبر ناقد للحكومة.. من أجل أن تُرضي المجتمع.. وفي ظل هذا، وليس في ظل سيطرة الحكومة على الإعلام، بقيت بريطانيا أعرق وأهم ديمقراطية في العالم.

لكي يكون للدولة العراقية إعلام قوي يؤثر في المجتمع ويحشر الدعاية المعادية في الزاوية، ولكي تجد الحكومة إن الإعلام صديق لها وللدولة العراقية والمجتمع العراقي، على حكومتنا أن ترفع أيديها عن مؤسسة الدولة الإعلامية، فبهذا ستنفتح أبواب هذه المؤسسة لكي يخرج منها موظفو المحاصصة ويدخل إليها أهل الحرفة الأكفاء المؤهلون ذوو الخبرة المهنية، وهم كثيرون للغاية... وبخلافه فالأفضل للحكومة والدولة العراقية والمجتمع العراقي أن تُنفق أموال الإعلام الحكومي على الكهرباء والحصة التموينية والصحة والتعليم ونظافة الشوارع ومدّ المجاري.

خبير: المحافظات تتهرب من تغيير مجالسها المحلية

المفوضية: لا يسعنا إجراء انتخابات في الأقضية دون تعديل القانون

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

أكدت المفوضية العليا للانتخابات أن إجراء انتخابات الأقضية والنواحي يحتاج إلى تعديل قانون الانتخابات، مشددة على إمكان إجرائها بعد ١٨٠ يوماً في حال تلقيها إشعاراً من مجلس النواب يقضي بحل جميع المشاكل العالقة.

رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري قال في تصريح لـ"المدى" إن الحديث جرى في هذه الفترة عن قضيتين الأولى كانت عن انتخابات الأقضية والنواحي، أما الأخرى الانتخابات المبكرة لمجالس المحافظات.

وعن المسألة الأولى قال الحيدري إن قانون مجالس المحافظات ينص على إجراء انتخابات بعد ٦ أشهر من إجراء انتخابات مجالس المحافظات، مشيرا إلى أن المفوضية قامت في سنة ٢٠٠٩ بإرسال طلب إلى مجلس النواب لمعرفة الحلول لبضع المشاكل التي لا تستطيع المفوضية معالجتها.

وعن هذه المشاكل قال رئيس المفوضية العليا إن من بينها هو اعتماد المفوضية على قاعدة بيانات وزارة التجارة من خلال البطاقة التموينية، موضحا أن البيانات التي توفرها الأخيرة على مستوى المحافظة لا الأقضية والنواحي، مبينا أن هنالك مشكلة أخرى وهي الحدود الإدارية المتداخلة بين الأقضية والنواحي فضلا عن مشكلة المناطق المتنازع عليها، مستدركا بالقول كان من المؤمل أن تنتهي هذه المشاكل مع إجراء عملية الإحصاء السكاني إلا أن هذا الأمر لم يحدث فضلا عن أن مجلس النواب هو الآخر لم يجب على طلب المفوضية هذا كونه لا يملك الحلول اللازمة.

وتابع الحيدري أن المفوضية تمكنت من معالجة ٨٠ بالمئة من المشاكل المذكورة ولم يتبق إلا القليل، سيما المسألة التي تتعلق بتعديل قانون مجلس المحافظات، فهنالك فقرة تشير إلى أن الاعتماد على قواعد البيانات يكون المحافظة التي يقع فيها القضاء أو الناحية وهو أمر قد يكون غير صحيح كون اغلب المحافظات سوف لن تعطي التفاصيل عنها بالشكل الصحيح وتعمل على المبالغة في الأرقام التي تدلي بها، وبالتالي تستطيع المفوضية الاستعانة بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في حال لديها أعداد تقريبية لساكن الأقضية والنواحي وتجري الانتخابات بالشكل الطبيعي.

وعن السقف الزمني لإجرائها يعلق الحيدري قائلاً إن الاستعدادات يجب أن تكون وفق المعايير الدولية وهذا لن يكون دون تعديل قانون المحافظات والذي سيجري اعتماده في قانون انتخابات الأقضية والنواحي، فضلا عن الأمور الأخرى التي تتعلق بالتأكد من تطابق الشروط مع المرشحين لا سيما صحة الشهادات الدراسية، مؤكدا انه في حال وصول إشعار من مجلس النواب للمفوضية بان هذه الأمور قد تم انجازها فان المفوضية سوف لن تحتاج أكثر من ١٨٠ يوماً لإجراء انتخابات الأقضية والنواحي.

وكان الخبير القانوني طارق حرب قد حمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية عدم إجراء انتخابات الأقضية والنواحي التابعة للمحافظات.وقال حرب إن المفوضية تلكأت في إجراء تلك الانتخابات التي يفترض أن تجري بعد ستة أشهر من انتخابات مجالس المحافظات، وأضاف أن مجالس المحافظات لا ترغب بإجراء انتخابات مجالس الأقضية والنواحي لأنها ستشاركها في الموازنة المالية. وقال إنها تقوم حالياً بتعيين رؤساء وأعضاء لتلك الأقضية والنواحي الذين بدورهم يرغبون بعدم إجراء انتخابات للبقاء في مناصبهم. وأكد الخبير القانوني أن قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨ أصدره مجلس النواب الذي يمكنه إصدار قانون لإجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي.

وفي ما يتعلق بإجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات يقول الحيدري إن هذه القضية تبدو أسهل بكثير من انتخابات الأقضية والنواحي كون البلاد كان لها تجربة سابقة في هذا الخصوص.

ولفت الحيدري إلى أن هذه الانتخابات يمكن إجراؤها بمجرد إجراء التعديلات على قانون مجالس المحافظات خصوصا الفقرة التي تتعلق بتوزيع المقاعد بين المحافظات.

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، أمس الثلاثاء، وجود توجه كبير لحل مجالس المحافظات لأنها غير دستورية نظرا لانتهاء المدة المقررة لها، فيما كشف عن تقديم حلول قريبة لمشكلة البطاقة التموينية وباقي الخدمات.

وقال المطلك في تصريحات صحفية إن هناك توجها كبيرا لحل موضوع مجالس المحافظات وإنهائها، لأنها بالأساس غير دستورية، نظرا لأن المدة المقررة لها هي أربع سنوات وقد انتهت منذ فترة طويلة، لافتا إلى أن وجودهم الآن يعد غير دستوري وغير قانوني.

وشدد المطلك على أن "المجالس البلدية ستحل وستكون هناك انتخابات"، مشيرا إلى وجود نية للتعجيل بإجراء الانتخابات لحل هذه المشكلة.

وكان رئيس البرلمان أسامة النجيفي قد دعا الحكومة العراقية والبرلمان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى أجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي خلال ثلاثة أو أربعة أشهر، مؤكدا أن البرلمان سيعمل على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأشار النجيفي إلى أن قانون الأقضية والنواحي جاهز للتطبيق، لافتا إلى وجود بعض الإشكالات والطلبات بشأن القانون سيتم مراجعتها خلال الفترة المقبلة.

وشدد رئيس البرلمان على ضرورة إجراء انتخابات جديدة كي يختار الشعب من يراه قادرا على إدارة أموره في جميع المحافظات، لافتا إلى أن الانتخابات ستجري ضمن المعايير الدولية وبرقابة قضائية لتستوفي كل الشروط المناسبة سواء للمحافظين أو مجالس المحافظات أو مدراء الأقضية والنواحي ومجالسها وتكون برغبة الشعب وباختيارهم الكامل.

العراقيون يضيقون ذرعاً من الرشوة والمحسوبية

محاربة الفساد.. علامة مسجلة للتظاهرات

□ متابعة/ المدى

بالرغم من تعدد المطالب التي نادى بها المتظاهرون في عموم المدن العراقية في الأيام الأخيرة، ركزّت أغلب الشعارات التي رفعت في التظاهرات على أهمية محاربة الفساد والقصاص من المفسدين وحماية المال العام من السرقة.

ويقول مراقبون إن هذا التوجه الجمعي ناتج من استفحال عمليات الرشوة والفساد وانتشارها في أكثر دوائر ومؤسسات الدولة بشكل علني، فيما يزداد عدد الفقراء وتفتقر المدن والقرى العراقية إلى ابسط الخدمات، ويشير الكاتب والإعلامي صلاح حميد إلى أن وجود سخرية ممزوجة بالألم انعكست في شعارات وعبارات المحتجين، فهناك من رفع عبارة ساخرة تقول "نريد وزراء من بنغلادش لان عندهم ضمير" في إشارة إلى غياب الضمير المهني والنزاهة عن الوزراء والمسؤولين العراقيين، وهناك من كتب "يا حكومة كافي بوك راح أنبلغ الشرطة"، وهي عبارة ساخرة من حالة السرقة العلنية اغلب الأجهزة الحكومية.

ويجد الكاتب والإعلامي عمار السواد لإذاعة العراق الحر إن المطلب الأكثر حضوراً في شعارات المحتجين هو محاربة الفساد وكشف ملفات المتلاعبين بالمال العام، وقد تنوعت الشعارات بين الجادة والساخرة، وقد يؤشر ذلك التوجه تأكيد دور المواطن الجديد في المراقبة وإبداء الرأي بعلانية ودون خوف للحفاظ على كنوز البلاد ومواردها، وهي من علامات التحضر والمدنية.

وقلل السواد من احتمالية أن تتجه الدولة والحكومة إلى محاربة الفساد بشكل فاعل، وقال إنها ستعتمد أيضا على الحلول الترقيعية لان المحاصصة تمنع التحرك باتجاه أي فعل تغييري حقيقي، وهي المعضلة الكبرى التي تعيق تطور البلاد، وتضعها في خانة البلدان الأكثر فساداً.

ويرى رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي إن شعارات المواطنين هي انعكاس لا يقبل الشك عن السخط والازدراء من تفشي ظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية، وان هذه المطالب تؤكد الحس الوطني الجمعي الخالص والذي اخذ ينمو بين صفوف الشباب وعامة الناس، لأنهم يعتبرون إن ثروات البلاد مهددة بالزوال بفعل سرقات المال العام، مضيفاً:

"هذه الشعارات على بساطتها وسخريتها، قد تكون ورقة ضغط على البرلمان والحكومة لتعضيد عمل الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في البلاد، وبالتالي ستجد هذه المطالب طريقها إلى التحقيق بعد مناقشتها من قبل أصحاب القرار، ونحن كهيئة نزاهة نجد في هذا الحراك الجماهيري حافزاً للعمل المثابر من اجل تكثيف العمل وتحقيق الهدف المهم في محاربة المفسدين".

في العراق يبدو الاحتجاج مطلبياً يحرض على الإصلاح

الفيسبوك: أيام الغضب تصل العراق

□ متابعة/ المدى

كانت البداية في تونس.. وانتقلت الشرارة إلى مصر.. وهاهي تعم دولاً عربية أخرى، كليبيا واليمن والعراق والبحرين وسلطنة وعُمان والمغرب، والجزائر حتى الآن.

لكن ما يجري في العراق يختلف تماما عن المنطقة، إذ أن الآخرين مبتلون بأنظمة ديكتاتورية، وفي العراق يبدو الأمر متعلقا، فقط، بإصلاح النظام بشوائب الفساد والمحسوبية ومعالجة الخدمات المتردية.

ومع انتشار الغضب العربي على صفحات فيسبوك، الذي كشف عن عدم وعي الأنظمة العربية بقيمة التكنولوجيا الحديثة، معتقدة أن الشباب العربي يتسلى ويلهو، لتجد تلك الأنظمة نفسها في ورطة شباب غاضبين، يدعون لأيام غضب من المحيط إلى الخليج.

على صفحات موقع التواصل الاجتماعي، فيسبوك، انتشرت الدعوات لإحياء أيام غضب، وهاهي بلدان عربية تستعد ليوم غضبها في الخامس عشر من آذار الجاري.

الشباب العربي في صفحة "يوم الغضب" قدموا توجيهات لكيفية إحياء ذلك اليوم وقالوا: "قم بعمل منشورات صغيرة من ورق A٤ وأطبعها منزلياً، مثلا: قسم الصفحة على الورق أو الفوتوشوب إلى ٣ أقسام بالطول و٥ بالعرض. يجب أن تكون الكتابة تحفيزية وفيها تاريخ ١٥ آذار كيوم الانتفاضة.. ثم قسمها وارميها وأنت ماشي بالسيارة أو في سوق معين أو مكان عام دون أن يشعر احد وكن حذراً. إذا كلنا قمنا بعمل ذلك سيعلم أغلب السوريين بيوم ١٥ آذار في غضون أيام قليلة. بادر وكن فعالا..انشر هذه الرسالة في كل مكان."

أما هوية الشباب القائمين على الدعوة فجاء التعريف بهم على النحو التالي:

"يسأل السائل فيقول: ممن يتكون ائتلاف صفحات الغضب العربي؟ ونجيب فنقول: من شباب وطني جامعي مثقف، منهم أستاذ الجامعة وطالب دراسات عليا، منهم التاجر ومنهم الموظف، منهم الناشط السياسي ومنهم صاحب الموهبة الإعلامية، منهم المتحسر على حال الوطن ومنهم المتأمل بغد أفضل..".

وفي السعودية، ظهرت صفحة بعنوان "ثورة حنين ١١ آذار السعودية"، وتدعو إلى "الانطلاق في الحادي عشر من آذار الجاري، ووضعت لها عدة مطالب، وعلى رأسها إسقاط النظام وإجراء انتخابات للحاكم وأعضاء مجلس الشورى وإطلاق سراح جميع الأسرى السياسيين."

كما ظهرت صفحة أخرى تسعى لأهداف مماثلة على أن تنطلق في اليوم نفسه، وحملت عنوان "يوم الغضب في السعودية".

العراقيون قرروا إعلان غضبهم في موقع حمل اسم "الثورة العراقية الكبرى" وعرفت الصفحة عن نفسها تحت عنوان "من نحن؟" وقالت: "مع تسارع وتيرة التغيير ورياحها العاتية، ومع بزوغ شمس الحرية التي بدا إشراقها من المغرب على خلاف قانون الحياة، فكانت شمس الحرية في تونس الخضراء، وانتقلت سريعا إلى مصر الشقيقة".

وأضافت: "نعم كان الأولى أن تنطلق الثورة الأولى في العالم العربي من العراق، ليكون القانون صحيحا وتشرق الشمس من مشرقها.."

وفي لبنان، ظهرت دعوة مختلفة نوعاً ما، لكنها تصب في صميم "الغضب العربي العام"، وحملت الصفحة عنوان "الشعب اللبناني يريد إسقاط النظام الطائفي": "يحق لنا ألا يحكمنا اللصوص والإقطاع السياسي أو الطائفي. نحن شعب تعلم وتثقف وناضل وضحى ونستحق نظاما يعبر عن طموحاتنا. نظام منزه من آفات الطائفية والعنصرية وكل أشكال القهر والقمع ويسهر على حرية البلاد وكرامة الشعب و العدالة الاجتماعية."

وأضاف القائمون على الصفحة: "كفانا سلبية وتخاذل... السلطة للشعب.. والشعب هو من يحسم.. الشعب المتحد لا يهزم! مساواة.. حرية.. عدالة اجتماعية."

وفي أقصى القارة الأفريقية ظهرت في موريتانيا دعوات لإحياء "يوم الغضب الموريتاني": بدا بيد يا شباب الوطن لنصنع تغيير ونتخلص من هذا النظام البائد، والتخلص من بقايا لأنظمة سابقة.

قل ودل

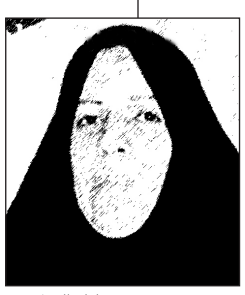

□ جليلة الساعدي

■ بعد أن اتفق الكل على ضرورة إجراء انتخابات لها، أكدت النائبة عن التحالف الوطني جليلة الساعدي إن من الخطأ تحميل مجالس الأقضية ومجالس المحافظات المسؤولية الكاملة على الإخفاق وكأنها المسؤولة الوحيدة عن سوء الخدمات والتلكؤ الحاصل في برنامج إعمار البلد ورفع المستوى المعيشي و الخدمي.

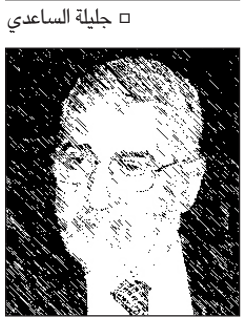

□ إياد السامرائي

■ سنبذل أقصى الجهود من اجل إصدار قانون حماية الصحفيين لان هذا واجب البرلمان، هذا ما قاله النائب عن تحالف الوسط إياد السامرائي، لافتا إلى أن على أن بعض النواب في البرلمان السابق حاولوا ألا يعطلوا الحق الصحفي وارجوا المجلس الحالي أكثر جرأة في تشريع مثل هذه القوانين.

□ كامل الدليمي

■ قال النائب عن القائمة العراقية كامل الدليمي إن رئيس الوزراء نوري المالكي رفض أسماء مرشحين قائمته لوزارة الدفاع ومنهم فلاح النقيب، نافيا علمه أن كانت القائمة ستطرح أسماء، بسبب سفر رئيسها إياد علاوي إلى لندن، وهو المخول بتسميته، وذلك وفق التوافقات التي حصلت داخل العراقية.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون